



آفاق الاقتصاد العربي

أصدر صندوق النقد العربي تقريراً بعنوان "آفاق الاقتصاد العربي" متضمناً توقعات الأداء الاقتصادي لعامي (٢٠١٨) و(٢٠١٩)، حيث يهدف التقرير إلى إمداد صنّاع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي.

أولاً: اتجاهات النمو الاقتصادي:

تراجع معدل نمو البلدان العربية إلى (١.٤%)، خلال عام (٢٠١٧) نزولاً من نحو (٢%) عام (٢٠١٦) بما يعكس انخفاض معدل النمو في الدول العربية المُصدّرة للنفط في ظل تراجع كميات الإنتاج النفطي.

كما ساهم الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الدول المستوردة للنفط في دعم معدل نمو الدول العربية كمجموعة المسجل خلال العام الماضي، كما يتوقع ارتفاع معدل نمو الدول العربية إلى (٢.٢%) عام (٢٠١٨) وإلى (٢.٩%) عام (٢٠١٩) مستفيداً من الزيادة في مستويات الطلب الخارجي وتواصل الإنفاق الرأسمالي على مشاريع التنويع الاقتصادي، والزيادة المتوقعة في الطلب الخارجي، والتعافي النسبي المتوقع لنتائج القطاعات النفطية بنهاية أفق التوقع.

ثانياً: اتجاهات تطور الأسعار المحلية:

ارتفع معدل التضخم على مستوى الدول العربية ليصل إلى (١٣.٩%) خلال عام (٢٠١٧) نتيجة الضغوط التضخمية الناتجة عن اتجاه الدول العربية إلى إصلاح نظم الدعم وزيادة مستويات الضرائب ورفع رسوم الخدمات الحكومية لتحقيق الانضباط المالي، فيما خفف تباطؤ النمو الاقتصادي من حدة هذه الضغوط التضخمية في بعض البلدان.

من المتوقع تراجع معدل التضخم إلى (٩%) و(٨%) خلال عامي (٢٠١٨) و(٢٠١٩) على التوالي بما يعكس التأثير المتوقع لتشدّد السياسة النقدية سواء في ظل الرفع المرتقب لأسعار الفائدة الأمريكية أو لاحتواء الضغوط التضخمية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال العامين الماضيين، فيما سينتج عن اتجاه بعض الدول إلى تطبيق ضرائب جديدة وارتفاع معدلات التضخم في بعض البلدان.

ثالثاً: الأوضاع النقدية:

بلغ معدل نمو السيولة المحلية على مستوى الدول العربية كمجموعة إلى (٧.٨%) خلال عام (٢٠١٧)، ومن المتوقع خلال عامي (٢٠١٨) و(٢٠١٩) تأثر الأوضاع النقدية برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي وهو ما سيكون له انعكاساته على تكلفة التمويل الداخلي والخارجي وإدارة السياسة النقدية في عدد من البلدان العربية.

رابعاً: الأوضاع المالية:

أدى الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط، وتواصل زخم الإصلاح المالي في الدول العربية إلى انخفاض نسبة عجز الموازنة المُجمّعة للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١٠.٤%) عام (٢٠١٦) إلى (٦.٤%) في عام (٢٠١٧)، ومن المتوقع استمرار انخفاض مستوى العجز إلى (٥.٦%) خلال عام (٢٠١٨) و(٢٠١٩).



خامساً: الأوضاع الخارجية:

يتوقع أن ينعكس ارتفاع أسعار النفط العالمية، وزيادة الصادرات من السلع تامة الصنع والمعادن وتحسن المتحصلات من السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، إيجاباً على أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة، ومن المتوقع خلال عام (٢٠١٨) أن يتحول العجز المسجل في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة إلى فائض قدره (١٦.٥) مليار دولار يمثل نحو (٠.٦) من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ومواصلة الارتفاع في عام (٢٠١٩) إلى (٣٧.١) مليار دولار بما يمثل (١.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ أداء الاقتصاد الكلي للأردن

**٢٠١٩	**٢٠١٨	*٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢.٨	٢.٦	٢.٣	٢.٠	٢.٤	-	اتجاهات النمو الاقتصادي (معدل النمو بالأسعار الثابتة)
٢.٥	١.٥	٣.٣	٠.٨-	٠.٩-	٢.٩	اتجاهات تطوير الأسعار المحلية (معدل التضخم)
-	-	٧.٨	٧.٩	٥.٧٦	١٠.٢١	اتجاهات تطور معدل نمو السيولة المحلية

*تقديرات ** توقعات